

السلطة الوطنية القاسطينية

دراسات في التجربة والأداء
2013-1994

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أ. د. أحمد مبارك الخالدي
أ. حياة محمد الندا
أ. غنى سامي جمال الدين
د. محسن محمد صالح
أ. إقبال وليد عميش
أ. ربيع محمد الدنان
أ. فاطمة حشمان عيثاني
د. نادية سعد الدين
أ. باسم جلال القاسم
أ. صالح محمود الشناط
أ. فراس أبو هلال
أ. وائل أحمد سعد
أ. حسن محمد ابحيص
أ. عزيز هارون كايد
د. فريد أبو ضهير
أ. د. وليد عبد الحفي



الفصل السابع

الأداء السياسي الداخلي للسلطة الـفـلـسـطـيـنـيـة

أ. وائل أحمد سعد

الأداء السياسي الداخلي للسلطة الفلسطينية

زهيد:

عانى المشروع الوطني الفلسطيني منذ سبعينيات القرن العشرين حالة من الاستئثار بالقرار الوطني الفلسطيني، إذ سيطرت حركة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية وأدخلت المشروع الوطني الفلسطيني في نفق عملية التسوية السلمية دون إجماع وطني فلسطيني حقيقي، وهو ما انعكس لاحقاً على تماسك البيت الفلسطيني، وعلى الأداء السياسي الداخلي للسلطة الفلسطينية، خصوصاً مع انتقال الموروثات السياسية والتنظيمية بحسناتها وسيئاتها من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح إلى السلطة الفلسطينية.

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على الأداء السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية تجاه القوى السياسية والمدنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1994-2013، كما سنحاول الإضاءة على انعكاسات الموروث السياسي والإداري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتأثيرات الاحتكار الفردي والحزبي للقرار الفلسطيني على العلاقات الفلسطينية الداخلية، وعلى المشروع الوطني الفلسطيني.

أولاً: محددات العلاقات السياسية الداخلية للسلطة الفلسطينية:

يمكن تلخيص محددات العلاقات السياسية الداخلية في:

1. الخلفية الشرعية التي استندت إليها كافة الأطراف الفلسطينية، سواء المنظمة أم السلطة أم فصائل المقاومة، حيث استندت قيادة السلطة الفلسطينية إلى ثلاث شرعيات؛ الأولى شرعية منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني، والثانية الشرعية التاريخية (ما تطلق عليه الرصاصة الأولى)، وأما الشرعية الثالثة فهي شرعية الاعتراف الدولي بعد توقيع اتفاق أوسلو. في المقابل استندت القوى المعارضة لاتفاق أوسلو إلى شرعية الحق

الطبيعي في الأرض وبالتالي شرعية المقاومة والكفاح المسلح لتحريرها، ما دام الاحتلال مستمراً، وهي شرعية منصوص عليها في الميثاق الوطني الفلسطيني الذي قامت على أساسه منظمة التحرير الفلسطينية.

2. التركيبة الحزبية وخلفية التجربة التي قامت عليها السلطة الفلسطينية، حيث ارتكزت السلطة منذ تأسيسها على أعضاء حركة فتح، ونقلت معها تجربة إدارة منظمة التحرير الفلسطينية بإيجابياتها وسلبياتها.

3. الهيمنة الإسرائيلية العملية على السلطة والقدرة على التحكم بها وإفشالها وخنقها، جعلها محمداً أساسياً مباشراً وغير مباشر في سياسة السلطة تجاه الفصائل.

4. ربط العلاقات الفلسطينية الداخلية بالتطورات في ملف التسوية السلمية، مما جعل الموقف الإسرائيلي والأمريكي عنصراً مؤثراً في القرار الوطني الفلسطيني، وهو ما انعكس على العلاقات الفلسطينية الداخلية.

5. تضخم السلطة الفلسطينية، وتحول منظمة التحرير إلى ما يشبه دائرة من دوائر السلطة، وخروج السلطة الفلسطينية عن إطارها التنفيذي؛ حيث ربطت اتفاقيات أوسلو دور السلطة في إدارة الحياة اليومية للفلسطينيين المتواجدين على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن السلطة خرجت عن دورها، حتى بات من الصعوبة بمكان إدراك الحد الفاصل بين السلطة والمنظمة.

6. تراجع اليسار الفلسطيني إما لأسباب بنيوية داخلية وإما لفقدانها الظهير الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، مما انعكس على حجم تأثيرها في المسار السياسي الفلسطيني.

7. صعود التيار الإسلامي في فلسطين، وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية للسلطة الفلسطينية سنة 2006، جعله محمداً في العلاقات السياسية الداخلية.

8. تحول السلطة الفلسطينية إلى سلطة ريعية؛ وتحملها عبء المنظمة وعبء حركة فتح، حيث بات عشرات الآلاف من الموظفين وكوادر حركة فتح وأعضاء من الفصائل الفلسطينية يعتمدون بشكل مباشر على العمل الوظيفي في السلطة.

9. التحولات الإقليمية والدولية، والدخول في محاور إقليمية (محوري الاعتدال والممانعة)، وصعود "الإسلام السياسي" في المنطقة.

ثانياً: العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية:

1. الشرعية والمرجعية:

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها سنة 1964، الكيان السياسي الجامع للقوى الفلسطينية الوطنية، وبالرغم مما آلت إليه أوضاع المنظمة من تغيير في مسارها وحرّفها عن الهدف الذي نشأت من أجله، إلا أنه لا يمكن إغفال أهمية منظمة التحرير كمنظومة سياسية جامعة للشعب الفلسطيني؛ خصوصاً في ظلّ غياب الدولة الوطنية الجامعة.

بدأت ملامح تغيير مسار منظمة التحرير الفلسطينية وخضوعها لقواعد الواقعية، وقبولها بتشكيل كيان سياسي فلسطيني وفق قواعد وشروط غير فلسطينية، تتشكل مع إقرار برنامج النقاط العشر سنة 1974، والذي كان مفتاحاً لدخول المنظومة الدولية.

تنطلق أهمية الحديث عن العلاقة بين السلطة والمنظمة، من نقطتين: أولاً بسبب ما آلت إليه القضية الفلسطينية منذ توقيع اتفاق أوسلو، وثانياً من ضرورة إعادة البحث في شكل النظام السياسي الفلسطيني، والمرجعية الفلسطينية القادرة على تحقيق طموحات الشعب وآماله.

هناك إشكالية تعريفية إذا ما كان هناك نظام سياسي فلسطيني في ظلّ غياب الدولة الفلسطينية، حيث يتحدث جميل هلال عن تشكل حقل سياسي فلسطيني مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية 1964؛ وأنه كان لهزيمة 1967، واحتلال كامل فلسطين التاريخية إضافة إلى الجولان وسيناء، أثر بارز في نقل المنظمة من منظمة شكلية غير فاعلة إلى مؤسسة وطنية، تضم ائتلاف فصائل المقاومة الفلسطينية؛ بهدف تحقيق حقّ تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية¹.

ويرى البعض أن التشكيل السياسي (منظمة التحرير) الذي جمع القوى الفلسطينية، شكّل نظاماً سياسياً، واكتسب شرعيته من الإجماع على الأهداف التي عبرت عنها مواد الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل سنة 1968، والتي أقرت في المادة 26 منه بأن "منظمة

¹ جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، ص 48.

التحرير الفلسطينية، ممثلة لقوى الثورة الفلسطينية، مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله، من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه، وممارسة حق تقرير مصيره، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي².

وهناك من يرى أن النظام السياسي الفلسطيني يتشكل من منظمة التحرير وقوى المعارضة الموجودة داخل المنظمة وخارجها. وعلى الرغم من الاختلاف في تعريف النظام السياسي الفلسطيني، إلا أنه لا يمكن إغفال أن منظمة التحرير الفلسطينية مرت بمراحل عديدة وبتقلبات في بنيتها، وتغير في المبادئ الأساسية التي اكتسبت من خلالها شرعيتها التمثيلية للشعب، مما أثر هذا التغير على النظرة التمثيلية للشعب الفلسطيني، خصوصاً مع وجود فصائل تمثل شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني خارج إطار المنظمة.

2. مرتكزات العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لحظة التأسيس:

بدأت العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بالتشكل بعيد توقيع اتفاق أوسلو، والذي أقر إنشاء سلطة حكم فلسطيني انتقالي، ويكون لديه مجلس تشريعي فلسطيني منتخب. ومن هنا بدأ الحديث حول كيفية تشكيل سلطة الحكم الذاتي، وبالرجوع إلى النقاشات حول هذه المسألة وحسب رواية ممدوح نوفل، عضو في المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو في المكتب السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، فقد ذكر أن القيادة الفلسطينية عقدت سلسلة من الاجتماعات، قاطعتها كل القوى الفلسطينية المعارضة لاتفاق أوسلو، بما فيها القوى الإسلامية، وبحضور ستة أعضاء فقط من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من أصل 18 عضواً، وبغالبية من حركة فتح وممثلين عن حزب الشعب وفدا وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطيني (جماعة أبو العباس) ومستقلين، واستمرت هذه الاجتماعات خمسة أيام خلال الفترة 1993/9/30-26³.

تعددت الآراء حول تشكيل مجلس السلطة الفلسطينية، فمنهم من دعا إلى الحفاظ على بنية المنظمة، وإبعادها عن لعب أي دور في السلطة الفلسطينية، على أساس

² مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4921>

³ ممدوح نوفل، "إشكالية العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وسبل حلها"، ص 52.

محدودية دور وصلاحيات السلطة الفلسطينية، ومحدودية الفترة الانتقالية التي تنتهي في حدود خمس سنوات بعد قيام السلطة، ولضرورة المحافظة على تمثيل المنظمة للداخل والخارج؛ حيث طُرح رأي بتشكيل مجلس السلطة من قيادات الداخل من دون دخول أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة⁴.

وهناك آراء أخرى طرحت فكرة تشكيل مجلس السلطة من اللجنة التنفيذية، مع إضافات محدودة من الداخل؛ وطرِح آخرون أن يُشكل المجلس من التكنوقراط وعلى أساس الاختصاص، وألا تكون التشكيلة سياسية. في نهاية المناقشات تقرر تشكيل لجنة مصغرة كُلفت برفع توصيات محددة للقيادة الفلسطينية، وبالفعل رفعت اللجنة توصياتها في 1993/10/2، ونصت على تشكيل السلطة حسب الكفاءة، وأن تكون اللجنة التنفيذية للمنظمة مرجعيتها السياسية والتنظيمية. كما أبدت التوصيات حرص اللجنة على بقاء كيانية وحضور منظمة التحرير ولجنتها التنفيذية. وتمّ رفع رأيين حول مشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية في مجلس السلطة الفلسطينية، الأول تمثل بطرح مشاركة عدد محدود من أعضاء اللجنة التنفيذية، أما الرأي الثاني فقد طرح استبعاد مشاركة أيّ عضو من التنفيذية في المجلس⁵.

وفي نهاية المطاف، وبحكم أن توصيات اللجنة غير مُلزِمة، قال رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عرفات إن القرار من صلاحيات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي؛ وأجلّ البحث في تشكيل مجلس السلطة إلى حين إجراء مزيد من المشاورات والاتصالات مع جهات عربية وإسلامية. وبالفعل بدأ المجلس المركزي دورة أعماله في 1993/10/10 بحضور 83 عضواً من أصل 110 أعضاء⁶، نوقش خلالها وعلى مدى يومين قضية إنشاء مجلس السلطة الفلسطينية، وكانت النتيجة أن خرج المجلس بقرارين:

أولاً: تكليف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من فلسطيني الداخل والخارج.

⁴ المرجع نفسه.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ المرجع نفسه.

ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية⁷.

وعلى الرغم من أن قرار المجلس المركزي ترك للجنة التنفيذية حرية تشكيل مجلس السلطة الفلسطينية، إلا أن تشكيله فعلياً لم يتم إلا بعد توقيع اتفاق القاهرة في أيار/مايو 1994؛ حيث شكّل من غالبية حزبية تنتمي لحركة فتح برئاسة ياسر عرفات، وتسمية منه لمعظم أعضاء المجلس.

مرت علاقة السلطة الفلسطينية بمنظمة التحرير بمحطات عديدة شابها الكثير من الضبابية، فرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هو نفسه رئيس السلطة الفلسطينية، ومن قبلها رئيس حركة فتح. كذلك الأمر بالنسبة للعديد من مسؤولي السلطة، الذين يشغلون مناصب مهمة في منظمة التحرير. ومن الممكن تقسيم العلاقة بين المنظمة والسلطة تقسيماً زمنياً وفق تطور الأحداث أي منذ إنشاء السلطة سنة 1994 حتى وفاة الرئيس ياسر عرفات سنة 2004، والفترة التالية منذ تولي محمود عباس رئاسة السلطة ورئاسة المنظمة حتى سنة 2013.

3. العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية 1994-2004:

في هذه الفترة لعبت الشخصية الكاريزمية (الجادبة المؤثرة) للرئيس عرفات دوراً بارزاً في تحديد مسار العلاقة بين السلطة والمنظمة، حتى بات من الصعوبة بمكان ملاحظة الخط الفاصل بين السلطة والمنظمة. وفي ظل غياب منصب رئيس الوزراء للسلطة الفلسطينية في هذه الفترة، مارس عرفات هذا الدور حتى سنة 2003، بالإضافة إلى قيامه بتهميش المجلس التشريعي، مما أسهم في حصر صورة السلطة في شخصية ياسر عرفات.

نجح ياسر عرفات في انتخابات الرئاسة بنسبة تزيد عن 87%، حيث جرت في ظلّ مقاطعة واسعة من حركتي حماس والجهاد والجبهتين الشعبيتين والديموقراطية. وقد استمر منتقدو استحواده على رئاسة السلطة والمنظمة في التشكيك بصوابية هذا الأمر، وعبروا عن تخوفاتهم من أن يسهم هذا الاستحواذ في تقزيم دور المنظمة لصالح السلطة.

⁷ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4935>

وحسب ما ورد في قانون الانتخابات رقم 13 لسنة 1995 في مادته الثالثة، فإن أعضاء المجلس الفلسطيني فور انتخابهم يصبحون أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك وفقاً للمادتين 5 و6 من النظام الأساسي لمنظمة التحرير، ولكن من الناحية العملية نلاحظ أن "الجزء" أي المجلس التشريعي قد لعب دوراً أكبر من "الكل" أي المجلس الوطني.

غاب المجلس الوطني الفلسطيني عن المشهد السياسي طوال فترة الرئيس عرفات، حيث لم يعقد المجلس إلا دورة واحدة هي الدورة الـ 21 التي عقدت في مدينة غزة من 22-1996/4/25، وذلك لضرورة تطبيق ما اتفق عليه في أوسلو من إلغاء وتعديل لكثير من بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، بما يتوافق مع مشروع التسوية السلمية، وبما يُغيّر من هوية وطبيعة وأهداف المنظمة. وعُقد هذا المجلس مع وجود عدد كبير من علامات الاستفهام حول عضويته، حيث قام عرفات بإضافة نحو 400 عضو إليه دون العودة إلى الأطر الرسمية في المنظمة، ودون اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. وقد تمت المصادقة على هذه التعديلات لاحقاً بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في 14/12/1998، ومنذ ذلك التاريخ لم يعقد المجلس الوطني.⁸

ومع تطور الأحداث بُعيد اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000، عقب فشل مفاوضات كامب ديفيد، أعادت سلطة الاحتلال الإسرائيلي انتشارها في مناطق الضفة الغربية التي كانت قد سلمتها للسلطة. كما مارست الولايات المتحدة ضغوطاً لاستحداث منصب رئيس وزراء في السلطة الفلسطينية، وهو ما تطلب تعديل القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية سنة 2003. وبهذا استمرت السلطة الفلسطينية في فرض هيمنتها على النظام السياسي الفلسطيني، من خلال منح نفسها صفات ورموز توحى بوجود دولة. أي بمعنى آخر انتقلت من خطاب التحرير والمقاومة التي كانت المنظمة تحمل لواءه، وتقييم على أساسه ائتلافاً لفصائله المسلحة، إلى سلطة تحتكر الشرعية

⁸ أحمد سعيد نوفل، "نحو علاقة صحيحة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية"، في محسن محمد صالح (محرر)، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 78.

وتفرض سلطتها داخلياً، من خلال القوة الأمنية المسلحة، واعتمادها على حركة فتح كقاعدة تنظيمية، واستخدامها المستمر للصراع مع "إسرائيل" لتوطيد شرعيتها⁹.

سجل القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 انتهاكاً واضحاً لحق منظمة التحرير الفلسطينية، حيث نصت المادة 40 من القانون الأساسي على أن رئيس السلطة الوطنية يعين ممثلي السلطة الوطنية لدى الدول والمنظمات الدولية والهيئات الأجنبية وينهي مهامهم، كما يعتمد ممثلي هذه الجهات لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، فحسب النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية فإن الدائرة السياسية هي المكلفة بمهام التمثيل الخارجي مع الدول أو الأحزاب أو المنظمات العربية والأجنبية، وهي المسؤولة أيضاً عن نشاطات المنظمة في هيئة الأمم المتحدة.

ومع أن منظمة التحرير الفلسطينية هي المسؤولة عن ملف المفاوضات، إلا أن السلطة الفلسطينية استمرت في عملية التهميش ونزع الصلاحيات من منظمة التحرير، حيث استُحدثت في الحكومة الفلسطينية السادسة برئاسة محمود عباس منصب وزير شؤون المفاوضات، كما استُحدث منصب وزير الخارجية، الذي أدى إلى تهميش دائرة الشؤون السياسية في المنظمة.

4. العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية 2004-2013:

بعد رحيل ياسر عرفات في 2004/11/11، جرت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية في 2005/1/9 في ظل منافسة غير متكافئة، وغياب الحركات الإسلامية، فاز على إثرها محمود عباس برئاسة السلطة. وبهذا أعاد الرئيس عباس الجمع بين رئاسة السلطة ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئاسة حركة فتح.

اختلفت هذه المرحلة عن سابقتها، حيث أعربت حركة المقاومة الإسلامية حماس عن نيتها بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة،

⁹ باختصار لم تعد م. ت. ف، بفصائلها المسلحة المتعددة ومقراتها في "الخارج"، هي التي تهيمن على الحقل السياسي الفلسطيني، وإنما سلطة جديدة تحتكر شرعية استخدام القوة، وصناعة القرار السياسي، وتقييم على إقليمها، وتفاوض مع "إسرائيل". وبات يحكم سلوك السلطة الفلسطينية اعتباران أساسيان: الأول، فرض سلطتها الوحيدة على إقليمها في مناطق الضفة الغربية والقطاع؛ الثاني، توسيع رقعة هذا الإقليم وتوسيع مجالات صلاحياتها كي تأخذ شكل دولة حديثة عبر قنوات التفاوض الثنائي بإشراف أمريكي، وتنظيم علاقات بمحيطها الإقليمي والدولي على هذا الأساس. انظر: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص 77.

وفي ظلّ صعود حركة حماس كقوة سياسية فلسطينية، ومع غياب الشخصية القيادية الكاريزمية بوفاة عرفات، دخلت الساحة الفلسطينية في نقاش حول ضرورة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وضمّ الفصائل الفلسطينية غير المنضوية تحت لوائها. وهو ما تمّ بالفعل في اتفاق القاهرة في آذار/ مارس 2005. إلا أن فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي التي جرت في 2006/1/25، فاجأ حركة فتح التي تقود المنظمة والسلطة، والتي لم تكن مستعدة لإعطاء حجم كبير ومؤثر لحماس في المنظمة والسلطة يعبر عن حجمها الحقيقي وشعبيتها. ثم إن فوز حماس قد أدخل الساحة الفلسطينية في حالة تناقض بين رئاسة تعمل على تنفيذ بنود اتفاق أوسلو، وحكومة لا تعترف بـ"إسرائيل"، بل إن حماس دخلت السلطة لتجمع بين شرعية المقاومة والشرعية الشعبية.

في هذه المرحلة أصدر الرئيس عباس تعميماً إلى السفارات الفلسطينية وممثلات منظمة التحرير، إضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية، يبلغها فيها بأن فاروق القدومي هو الشخص المخول بالتحدث في الشؤون الخارجية للفلسطينيين وتمثيلهم في المحافل الدولية بتكليف منه، باعتباره رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك تمّ تفرغ مضمون منصب وزير الخارجية الذي كان قد استحدثه محمود عباس في الحكومة السادسة سنة 2003. وفي هذا السياق رأى عزام الأحمد، رئيس كتلة فتح، أن قرار عباس جاء تأكيداً على صلاحيات فاروق القدومي الذي انتخب وزيراً لخارجية فلسطين في اجتماع للمؤتمر المركزي لمنظمة التحرير سنة 1989، وأن ما فعله أبو مازن هو "رفع الحصار" عن فاروق القدومي (أبو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير، لا غير¹⁰.

وفي آذار/ مارس 2006 قامت اتصالات بين حركة حماس وفاروق القدومي، للبحث في إعادة بناء منظمة التحرير وتطبيق تفاهات اتفاق القاهرة سنة 2005. وفي هذا الإطار قال أسامة حمدان مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس إن الحركة "ترغب في تطبيق قرار مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني الذي عقد في القاهرة في آذار 2005 بإعادة تفعيل منظمة التحرير". كما أكد حمدان على أن "إعادة بناء وتفعيل المنظمة أولوية بالنسبة لحركة حماس ونحن نريد أن تشارك كل القوى الفلسطينية في ذلك"¹¹.

¹⁰ الشرق الأوسط، 2006/7/11.

¹¹ الحياة الجديدة، 2013/3/16.

وفي 2006/3/28 عقد الأمراء العامون للفصائل الفلسطينية اجتماعاً، في العاصمة السورية دمشق بحضور فاروق القدومي، واتفقوا على تشكيل لجنة لمتابعة تطبيق بنود اتفاق القاهرة. وتلاه هذا الاجتماع سلسلة من الاجتماعات عقدت في دمشق بحضور القدومي؛ ركزت على الموضوع نفسه. لكن تفاقم الخلافات بين عباس والقدومي حال دون تفعيل القرارات بسبب تراجع التأثير السياسي للقدومي، حيث أشارت تقارير نشرت في كانون الأول/ ديسمبر 2006، إلى أن الرئيس عباس أصدر قراراً يقضي بإغلاق مكتب الدائرة السياسية للمنظمة في عمان، وترافق ذلك مع توجيهات لبعض دوائر المنظمة بوقف التعامل مع القدومي. وقد جاء هذا القرار بعيد اجتماع عقده القدومي في دمشق مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، وأمين عام حركة الجهاد رمضان عبد الله، وأمين عام الجبهة الشعبية - القيادة العامة أحمد جبريل، وصدر عنه بيان عبّروا فيه عن رفضهم لدعوة وجهها عباس لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة¹².

شهدت سنة 2007 سلسلة من الوساطات العربية لحل الخلاف الفلسطيني الداخلي، حيث حاولت الوساطة القطرية في كانون الثاني/ يناير 2007 التمهيد للقاء بين عباس ومشعل؛ للتباحث في تفاصيل تشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن الرئيس عباس أصر على إدراج صيغة "تلتزم" الحكومة الفلسطينية بقرارات منظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاقات الموقعة، وقرارات القمم العربية، وقرارات الشرعية الدولية كلها، فيما اقترحت حماس صيغة "تحتزم"، ومع إصرار الرئيس عباس على موقفه فشلت الوساطة القطرية¹³.

في هذه الأثناء شهدت الحالة الأمنية في قطاع غزة مزيداً من التآزم، وهنا كان واضحاً أن الأمور تتجه نحو التصعيد، وذلك استناداً إلى مجموعة من المؤشرات ومنها:

أ. قيام الرئيس عباس في كانون الثاني/ يناير 2007 بتعيين محمد دحلان، النائب في المجلس التشريعي، قائداً أعلى للأجهزة الأمنية، وهو ما عدته حماس مخالفاً لمبدأ الجمع بين عضوية التشريعي ووظيفة ثانية، ولكن بغض النظر عن هذه المخالفة فقد رأى البعض في هذه الخطوة دفعاً نحو المواجهة مع حركة حماس.

¹² الغد، 2006/12/19.

¹³ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 27.

- ب. إصدار الرئيس عباس قراراً في 2007/1/6، عدّ فيه القوة التنفيذية التي أسسها وزير الداخلية سعيد صيام، غير شرعية.
- ج. الكشف عن وثيقة أمريكية لدعم قوات حرس الرئاسة، تحت إشراف الجنرال كيث دايتون Keith Dayton منسق الأمن الأمريكي بين "إسرائيل" والفلسطينيين.
- د. فشل الوساطات الفلسطينية الداخلية بين حركة فتح وحماس، ومن ثم فشل الوساطة الأمنية المصرية في وقف التدهور الأمني بشكل نهائي.
- هـ. تصاعد الهجمات ضدّ ضباط وعناصر القوة التنفيذية، والرد على هذه الهجمات بالقوة من قبل حماس.

في ظلّ هذا الوضع المتأزم وجه الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز في 2007/1/29 دعوة لأطراف الصراع، وبالفعل نجحت الوساطة السعودية في شباط/فبراير 2007 في التوصل إلى اتفاق سُمّي بـ"اتفاق مكة". ولكن وقيل أن تشكل حكومة الوحدة الوطنية وفق اتفاق مكة، قام الرئيس عباس بإصدار مرسوم في 2007/3/2 عين بموجبه محمد دحلان مستشاراً وأميناً لسر مجلس الأمن القومي، وجاء في هذا المرسوم بأنه يحق له أن يشارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يُعدّ مخالفة للوائح التنظيمية لمنظمة التحرير، التي تقتصر حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية على أعضائها المنتخبين من قبل المجلس الوطني¹⁴.

وعلى الرغم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، إلا أن اتفاق مكة لم يصمد طويلاً، فقد استمرت حالة الانفلات الأمني، كما استمرت محاولات الإفشال الإسرائيلية الأمريكية لحكومة حماس. وعاد التصعيد الأمني الداخلي، وأصبح الصراع الداخلي أكثر وضوحاً في قطاع غزة، وكانت نتيجته سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عسكرياً في 2007/6/14، فيما أطلقت عليه الحسم العسكري، في المقابل اتهمت حركة فتح والسلطة الفلسطينية حماس بالقيام بانقلاب على الشرعية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن حماس كانت على رأس حكومة الوحدة الوطنية وتملك أغلبية مقاعد المجلس التشريعي. حاولت السلطة الفلسطينية نزع الشرعية عن حركة حماس بعد سيطرتها على قطاع غزة، إلا أن هذا الأمر اصطدم بسيطرة حماس على أغلبية المجلس التشريعي،

¹⁴ النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الباب الثالث، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3737>

مما استدعى قيام السلطة بتجاهل المجلس التشريعي. في المقابل استدعت فوراً شرعية أخرى تستند فيها إلى قراراتها وهي شرعية منظمة التحرير الفلسطينية.

وتناغماً مع هذا التوجه، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعاً طارئاً في 2007/6/14، وخرجت بمجموعة من التوصيات التي وضعتها تحت تصرف الرئيس محمود عباس وهي:

أ. إقالة حكومة إسماعيل هنية.

ب. إعلان حالة الطوارئ.

ج. تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ.

د. إجراء انتخابات مبكرة¹⁵.

وفي 2007/7/18، عقد المجلس المركزي الفلسطيني للمنظمة اجتماعاً ألقى الرئيس عباس فيه خطاباً، ركز فيه على الدعوة إلى ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة على أساس النسبية، والإعلان عن انتهاء اتفاق القاهرة بين الفصائل، والذي اتفق فيه على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. كما بادر المجلس المركزي إلى تبني طلبات عباس¹⁶.

استمر الوضع الفلسطيني في حالة الانقسام طوال فترة سنتي 2007-2008، وعادت الوساطات العربية بعد فشل مفاوضات التسوية في أنابوليس خلال الفترة نفسها، وتقدمت مصر بورقة للمصالحة وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، والتي تضمنت تحديد موعد 2010/6/28 تاريخاً لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. غير أن أصداء تقرير جولدستون، وطلب حماس مراعاة ملاحظاتها على الورقة المصرية، قد دفع الرئيس عباس لإصدار مرسوم رئاسي بتحديد يوم 2010/1/24 موعداً للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

دعم المجلس المركزي الفلسطيني للمنظمة قرار الرئيس عباس في هذا الإطار¹⁷، ومع إعلان لجنة الانتخابات في 2009/11/12، عن عدم قدرتها على إجراء الانتخابات في قطاع

¹⁵ انظر: عرب 48، 2007/6/14؛ والحياة، 2007/6/15.

¹⁶ الحياة الجديدة، 2007/7/21.

¹⁷ رويترز، 2010/10/25.

غزة، حاول المجلس المركزي أخذ دور المجلس التشريعي الفلسطيني فأصدر قرراً في 2009/12/16، بالتمديد للرئيس عباس¹⁸.

وفي إطار إعادة ترتيب منظمة التحرير الفلسطينية بما يتوافق مع المشهد الفلسطيني، أعلن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عن عقد جلسة طارئة للمجلس في 2009/8/25، في مقر الرئاسة في رام الله لانتخاب ستة أعضاء في اللجنة التنفيذية ليحلوا محل من توفوا. وانعقد المجلس بحضور 325 من أصل أكثر من 700 عضو، وتمّ انتخاب أحمد قريع بـ 234 صوتاً وحنان عشراوي بـ 182 صوتاً، فيما تمّ التوافق على صائب عريقات عن فتح، وأحمد مجدلاوي عن جبهة النضال الشعبي، وحنّا عميرة عن حزب الشعب، وصالح رأفت عن فدا¹⁹.

خلاصة:

حولت قيادة السلطة الفلسطينية منظمة التحرير على مدى عقدين من الزمن إلى مجرد أداة لمحاربة خصومها داخل الساحة الفلسطينية، مما قزم دور المنظمة وأبعدها عن الأهداف الرئيسية التي قامت من أجلها؛ فهُمّشت مؤسسات المنظمة، حتى باتت المنظمة أصغر من السلطة الفلسطينية. وهو ما يعني أن المشروع الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة بات يفتقد إلى الإطار الوطني المؤسسي الجامع لكل القوى الفلسطينية. وهو انعكاس لحالة التفرد التي قامت بها قيادات حركة فتح بالقرار الوطني الفلسطيني، وحصرت خيارات الشعب الفلسطيني بخيار التسوية السلمية، وتهميش كافة القوى الوطنية والإسلامية الراضة لهذا الخيار حتى لو كان من قيادات فتح نفسها.

ثالثاً: العلاقة بين السلطة الفلسطينية والقوى السياسية الفلسطينية:

عكست الظروف التي نشأت فيها السلطة الفلسطينية؛ على خلفية اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق "إسرائيل" في 77% من أرض فلسطين، وفي ظل غياب إجماع وطني فلسطيني، على علاقة السلطة الفلسطينية بكافة القوى السياسية والمدنية

¹⁸ انظر: وفا، 2009/10/23، و2009/12/16.

¹⁹ الحياة، 2009/8/25؛ والشرق الأوسط، 2009/8/27.

الفلسطينية. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن المحدد الأساسي الذي حكم هذه العلاقة هو الحفاظ على استتثار حركة فتح بالقرار الوطني الفلسطيني ومؤسسات السلطة الفلسطينية؛ كما حكم العلاقة مدى التعاون الذي أبدته القوى الفلسطينية في تأييد مسار التسوية السلمية ودعمه؛ وهو ما أدى إلى الاحتكاك والصراع مع القوى الإسلامية التي رفضت الانخراط في مسار التسوية وآثرت خيار المقاومة المسلحة.

1. العلاقة مع حركة فتح:

شكلت حركة فتح العمود الفقري للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها، حيث فاز في الانتخابات التشريعية سنة 1996، 68 مرشحاً من مرشحي حركة فتح من أصل 88 من مقاعد المجلس التشريعي. كما احتلت حركة فتح على الأقل موقعين من المواقع الثلاثة الأولى في الوزارات (وزير، ووكيل وزارة، ووكيل مساعد)، وكان 33 شخصاً من مجموع الوكلاء والوكلاء المساعدين الأربعين في الوزارات العشرين سنة 1996 من حركة فتح، أما البقية فهم من المستقلين الذين تميل غالبيتهم إلى حركة فتح²⁰.

وانفردت فتح بالسيطرة على الهيئات والمؤسسات المتخصصة التابعة للسلطة كالإذاعة والتلفزيون، ودائرة الإحصاءات المركزية، وهيئة الرقابة العامة، وسلطة النقد، فضلاً عن أن معظم كوادرات الأجهزة الأمنية كانوا من فتح. ومن الناحية العملية كانت فتح تسيطر على الأجهزة التنفيذية والتشريعية وعلى صلاحيات تعيين القضاة، وعلى عمليات التفاوض مع الكيان الإسرائيلي²¹.

يرى المدقق في أعضاء الحكومات الفلسطينية التي شكّلت تحت رئاسة ياسر عرفات (1996/5/20-2003/4/30) أنهم في الغالب من حركة فتح. وكذلك الأمر بالنسبة للفترة التالية التي استُحدث فيها منصب رئيس وزراء (2003-2006)، فقد تنال على رئاسة الحكومات الفلسطينية المتعاقبة قيادات فتحاوية، واستمر اللون الفتحاوي طاغياً على أعضاء الحكومة ودوائر السلطة ومؤسساتها، حتى إجراء الانتخابات التشريعية الثانية في كانون الثاني/يناير 2006، وفوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة.

²⁰ جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص 186-187.

²¹ المرجع نفسه، ص 198.

أما تشكيل الأجهزة الأمنية فقد استندت السلطة الفلسطينية فيه إلى العناصر المنظمة في حركة فتح، سواء في قيادة هذه الأجهزة أم في بنيتها الأساسية، خصوصاً في جهاز الأمن الوقائي والمخابرات وقوات الـ 17 والأمن الخاص. وقد قُدرت القوات الأمنية الفلسطينية التي دخلت إلى أراضي السلطة الفلسطينية من مصر والجزائر والسودان وليبيا وتونس والعراق بنحو تسعة آلاف²². ويذكر أن القيادة الفلسطينية كانت قد وضعت قائمة بأسماء خمسة آلاف مقاتل من المنتمين لحركة فتح ومؤيدي عرفات، ليتمثلوا نواة قوات الأمن الفلسطيني والدفاع المدني²³.

وقد أشار تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي حول التقرير الأول لرئيس هيئة الرقابة السنوي سنة 1996، وتقرير اللجنة الاقتصادية للمجلس التشريعي الفلسطيني في ربيع 1997 إلى أن السلطة أوجدت شركات احتكارية تشارك في ملكيتها شخصيات عامة نافذة في السلطة، وتحتكر استيراد الكثير من السلع الضرورية. وتعددت مظاهر استخدام النفوذ السياسي وسيلة لمراكمة رأس المال، وإيجاد قواعد اقتصادية لرجال السلطة²⁴. وفي أغلب الأوقات كانت الاحتكارات تذهب لأعضاء في حركة فتح، أو للمقربين من الرئيس.

وقد استطاعت العديد من القيادات الفتاوية في ظلّ هذا النظام الاحتكاري داخل السلطة الفلسطينية تكوين "دوائر زبائنية" خاصة بها، وهو ما أسس لاحقاً مراكز قوى داخل قيادة السلطة، كان أعضاء حركة فتح أهم مكوناتها حتى بعد وفاة الرئيس عرفات.

وقد كان استحداث منصب رئيس الوزراء واختيار محمود عباس كأول شخصية لهذا المنصب، مؤشراً على تباين وجهات النظر بين عرفات وعباس، حيث إن الأول حاول توظيف عسكرة الانتفاضة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، إلا أن عباس كان ضدّ ما يسميه "العنف" وعسكرة المقاومة. لذلك فإن الأولوية التي انطلق منها

²² محمود كريم، السلطة الوطنية الفلسطينية: فلسطين في الطريق إلى الدولة (مصر: مطابع الأهرام، 2007)، ص 78.

²³ محمد جمعة، تجربة الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية (1993-2010)، موقع الأهرام الرقمي، انظر: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=695954&eid=1531>

²⁴ نقلاً عن: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص 200-201.

عباس بعد توليه الرئاسة قامت على تقريب من يتوافق معه في تنفيذ رؤيته القائمة على إنجاح عملية التسوية السلمية، مما انعكس على تقريب شخصيات فلسطينية من خارج إطار حركة فتح.

وعلى ما يبدو فإن متطلبات التغيير التي فرضت بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007، ودخول الإدارة الأمريكية على خط إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وفق عقيدة أمنية تعطي ولاءها للسلطة، كل ذلك فرض على السلطة الفلسطينية في رام الله تقليص الدور التنظيمي لحركة فتح في الحكومات الفلسطينية لصالح بعض الشخصيات التكنوقراطية القريبة من الدول المانحة. وهو ما دفع أطر فتحاوية إلى مهاجمة حكومة سلام فياض، حيث انتقد المجلس الثوري لحركة فتح في دورته الـ 25 التي عقدت في أيار/ مايو 2008، سلام فياض، ووصل الأمر بالبعض إلى تشبيهه فياض ببول بريمر (Paul Bremer) (أول حاكم أمريكي للعراق بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية)، وطالب ثوري فتح إجراء تعديلات على حكومة فياض واستبدال وزراء بآخرين من فتح²⁵.

ومع استمرار حالة الضغط الفتحاوي على سلام فياض، ومع ظهور بوادر مصالحة فلسطينية داخلية، قدم فياض استقالته للرئيس عباس في آذار/ مارس 2009، إلا أن الدول المانحة أبلغت الرئاسة بوقف التحويلات المالية بحجة عدم وجود حكومة، وهو ما رأى فيه البعض أحد الأسباب التي دفعت عباس إلى إعادة تكليف فياض في أيار/ مايو 2009²⁶.

وبالرغم من أن نصف حكومة فياض الجديدة كانت من حركة فتح، إلا أن قيادات فتحاوية لم تكن راضية، حيث علق عضو المجلس الثوري في حركة فتح سفيان أبو زائدة على تهميش اللجنة المركزية في حركة فتح في مشاورات تشكيل الحكومات، حيث قال إنه منذ المؤتمر السادس للحركة (أب/ أغسطس 2009) لم تشارك اللجنة المركزية في تلك المشاورات، معتبراً أن هذه المشكلة لا تتحمل الحكومات مسؤوليتها، وإنما أعضاء اللجنة المركزية الذين تنازلوا عن حقهم، بحسب أبو زائدة²⁷.

²⁵ الشرق الأوسط، 2008/5/27.

²⁶ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، ص 26-27.

²⁷ مقابلة تلفزيونية مع سفيان أبو زائدة، موقع وطن للأخبار، 2013/7/20، انظر:

http://www.wattan.tv/new_index_video_desc.cfm?id=a2081336a529241&cat_id=a376199a672600

وعلى الرغم من احتجاج كتلة فتح على عدم استشارتها في تشكيل الحكومة الفلسطينية الـ 13 برئاسة سلام فياض، إلا أن الرئيس عباس أبلغ عزام الأحمد بأن هذه الحكومة هي حكومته، و"يجب عدم عرقلة عملها بأي شكل من الأشكال" وقد فرض عباس في النهاية رؤيته على فتح²⁸. وبالرغم من تمسك عباس بسلام فياض في رئاسة الحكومة، إلا أن ذلك لم يبلغ حالة الرفض الفتاوية التي انتقدت أداء حكومة فياض أكثر من مرة، والتي عبر عنها عضو المجلس الثوري لحركة فتح حاتم عبد القادر لوكالة اكي الإيطالية للأبناء بقوله "نرى أن سلام فياض يحاول الاستحواذ على القرار السياسي، وتجاوز صلاحياته المهنية الوظيفية إلى صلاحيات ذات طابع سياسي سيادي، وهو ما يخالف عمله". وأضاف: "كما أننا نشعر بأنه يشكل مجموعة سياسية اقتصادية تحاول التحكم في إدارة دفة الأوضاع السياسية داخل السلطة الفلسطينية ونخشى أنها تنوي سحب البساط من تحت أقدام حركة فتح"²⁹.

وفي هذا السياق ألمح البعض بأن قبول فياض استقالة وزير المالية نبيل قسيس، بالرغم من رفضها من قبل الرئيس عباس هو أحد أسباب خلاف فياض مع الرئاسة، ولكن على ما يبدو فإن لقاء سلام فياض بالرئيس الأمريكي، في أثناء زيارته لأراضي السلطة الفلسطينية في آذار/مارس 2013، كان سبباً كافياً أمام عباس لاستشعار مخاطر استمرار دعم فياض، لذا أتت استقالة فياض في 2013/4/11 وقبولها من قبل الرئيس عباس لتضع حداً لحالة الرفض الفتاوي لحكومة فياض³⁰، ومن الجدير بالذكر أن الرئيس عباس كان قد عبر عن غضبه من حكومة فياض في اجتماع للمجلس الثوري لحركة فتح عقد قبل أيام من تقديم فياض استقالته، حيث قال "إنني غاضب على الحكومة أكثر منكم جميعاً، لا أريد أن أقول أكثر من ذلك، لكن انتظروا ثلاثة أيام فقط"³¹.

من الواضح بأن الرئاسة الفلسطينية التي أعادت ترتيب نفسها وفق متطلبات خريطة الطريق، استمرت في سياسة الهيمنة والاستفراد بالقرار الفتاوي (والسلطة والمنظمة)، كما تمكنت من إخضاع معظم المعارضين أو إسكاتهم أو التخلص منهم، مع الإبقاء على

²⁸ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، ص 27.

²⁹ وكالة اكي الإيطالية، 2013/4/6، انظر: <http://www.adnkronos.com/AKI/Arabic/Politics/?id=3.2.61118631>

³⁰ علي بدوان، عن استقالة سلام فياض، الجزيرة.نت، 2013/4/16، انظر: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/0aac39f1-6bc2-4807-b746-b642f645589a>

³¹ الحياة، 2013/4/7.

النفوذ الفتاوي في المؤسسات كأداة من أدوات هيمنتها. وفي هذا الإطار تشير الاتهامات التي وجهتها انتصار الوزير (أم جهاد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بقولها "إن هناك شعوراً لدى العشرات من قيادات حركة فتح بأن هناك مخططاً لإنهاء الحركة بإضعافها أولاً ومن ثم تهميش دورها"، كما رأت أن هناك "فتنة حول الرئيس محمود عباس لا يعينها أمر فتح، ومنهم سلام فياض وحكومته والتي قامت بـ"مجزرة تنظيمية" أحالت من خلالها على التقاعد أكثر من ستة آلاف كادر فتاوي، غالبيتهم ممن لم يصل إلى سنّ التقاعد" وقذفت بهم خارج دائرة الفعل والتأثير³². مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه القرارات الصادرة عن فياض لم تلقَ رفضاً من قبل الرئيس عباس.

بالرغم مما تقدم إلا أن حالة استئثار فتح بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها استمر حتى فوز حركة حماس وتشكيلها الحكومة العاشرة، وعلى ما يبدو فإن فوز حماس في الانتخابات كشف الأوزان الشعبية للفصائل الفلسطينية بطريقة لم تكن متوقعة. فللمرة الأولى ترجع حركة فتح إلى الصف الثاني في القيادة، وهو ما لم تكن لتقبله قيادات فتح التي ذقت حلاوة احتكار السلطة ومكتسباتها؛ ولذا أظهرت فتح من خلال أداؤها في الرئاسة وأجهزتها الأمنية عدم استعدادها للتنازل الحقيقي عن هذه المكتسبات في إطار قبول التداول السلمي للسلطة³³.

ومن الظاهر أن حركة فتح قد وصلت إلى درجة من الاحتواء داخل السلطة الفلسطينية، مما يطرح تساؤلاً حول ضرورة إعادة تعريفها، أي هل هي حركة تحرر وطني أم حزب سلطة يريد أن يحافظ على مكتسبات حزبية؟ ومن جهة أخرى فإن هناك تقليصاً لدور فتح السياسي لصالح شخصية الرئيس محمود عباس ودائرته؛ والتي تستند أحياناً إلى شخصيات من خارج الإطار الفتاوي، مما يعني بأن فتح كحركة تحرر وطني على مدى عقدين من عمر السلطة، تحملت أعباء السلطة بكافة مشاكلها؛ إذ تحملت تأمين إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة، مما جعلها تذوب في السلطة أو تتماهى معها، وهو ما انعكس على بنائها التنظيمي وعلى قاعدتها الشعبية.

³² علي بدوان، فتح وسلام فياض، الجزيرة. نت، 2009/5/23، انظر:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/1a800b1e-97ab-4d45-a175-dc3b089c81c9>

³³ لمزيد من التفصيل حول حالة الفتان الأمني، وممارسة الأجهزة الأمنية وقيادات حركة فتح فيها انظر: حسن ابحيص ووائل سعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

2. العلاقة مع حركة حماس:

سعت السلطة الفلسطينية في إطار مشروع بناء الدولة إلى أن تكون هي السلطة الوحيدة في مناطقها، وقامت في سبيل فرض سيطرتها بإنشاء قوة أمنية كبيرة. ووفقاً لاتفاقية أوسلو وما تلاها فقد تعهدت السلطة بفرض الأمن، ومنع حملات الدعاية والتحريض ضد الكيان الإسرائيلي، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع الاعتداءات ضده أو ضد أي من أفرادها. ولقد استعمل الجانب الإسرائيلي هذه الورقة بمهارة، لابتزاز السلطة ولدفعها لضرب المقاومة الفلسطينية وخصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي³⁴.

شكلت الأحداث التي سبقت دخول ياسر عرفات إلى أراضي السلطة الفلسطينية في تموز/ يوليو 1994، نقطة محورية في شكل العلاقة بين السلطة وحركات المقاومة الإسلامية (حماس والجهاد)، حيث دفعت مجزرة المسجد الإبراهيمي في كانون الثاني/ يناير 1994، والتي نفذها طبيب يهودي يحمل الجنسية الأمريكية اسمه باروخ غولدشتاين Baruch Goldstein، وكان نتيجتها سقوط 29 شهيداً وأكثر من 200 جريح، حركة حماس للقيام بسلسلة من العمليات هزت الكيان الإسرائيلي، ومنها عملية نتانيا في 1994/4/6، وعملية نهاريا في 1994/4/13، ولكن العمليتين الأبرز كانتا عملية اختطاف نحشون فاكسمان Nahchon Waxman في 1994/10/14، ثم عملية ديزنغوف Dizengoff في 1994/10/19 في تل أبيب³⁵.

ومن الملاحظ أن وتيرة عمليات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي استمرت بالتصاعد، وهو ما انسجم مع توجهات الشارع الفلسطيني، إذ لاقت العمليات الانتقامية لمجزرة الإبراهيمي ترحيباً شعبياً واسعاً فلسطينياً وعربياً وإسلامياً، ومن هنا ظهرت قدرة المقاومة على إحداث ما يراه فلسطينيون كثيرون توازن رعب في الشارع الإسرائيلي.

ولكن من جهة أخرى أظهرت ردة فعل السلطة الفلسطينية تجاه حركة حماس، وقيامها بحملات وإجراءات أمنية واسعة ضدها، وصلت ذروتها فيما عرف بمجزرة مسجد فلسطين، التي أصبحت تعرف "بمجزرة الجمعة الأسود" والتي حدثت في

³⁴ محسن محمد صالح، إشكالية صناعة القرار لدى السلطة الفلسطينية 1993-2003، دراسة غير منشورة، ص 14.

³⁵ إبراهيم غوشة، المذبذبة الحمراء: سيرة ذاتية (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 217.

1994/11/18، أظهرت الدور الوظيفي للسلطة، حيث أطلقت الشرطة الفلسطينية الرصاص الحي على المصلين، الذين سقط منهم 18 شهيداً ومئات الجرحى. وحسب ما ذكر إبراهيم غوشة الناطق الرسمي لحركة حماس في تلك الفترة، في مذكراته أنه نقل عن نبيل شعث في إحدى جلساته قوله، مكثنا ثلاثة أيام لا نخرج ونخشى من ثورة الشعب، ولكن عندما وصلت الجماهير للسرايا لتدميرها، وقررت قيادة حماس منع هذه العملية، قال شعث "بعد ذلك استرددنا الروح المعنوية، وبدأنا الهجوم المضاد ضد حركة حماس"³⁶.

استمرت حالة القمع التي مارستها السلطة الفلسطينية ضد المقاومة الإسلامية خصوصاً ضد حركة حماس حتى قيام انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000. وقد تعددت حملات الاعتقال التي نفذتها السلطة الفلسطينية ضد حركتي حماس والجهاد الإسلامي، فمع كل عملية جهادية ضد الاحتلال كانت السلطة تقوم بحملة اعتقالات واسعة، فخلال شهر واحد فقط (19/4-19/5/1995) داهمت السلطة قرابة 57 مسجداً 138 مرة. وكذلك قامت السلطة باعتقال عدد من قيادات حركة حماس في قطاع غزة في أواخر حزيران/يونيو 1995، من بينهم محمود الزهار وأحمد بحر وأحمد نمر، وخضعوا للتعذيب والإهانة، وحُلقت لحاهم³⁷.

وفي أواخر سنة 1995 فُتحت قنوات الحوار مع قيادات حماس، وجرى اللقاء بين وفد حماس برئاسة خالد مشعل وبين قيادات حركة فتح الموفدة من ياسر عرفات ومنهم سليم الزعنون والطيب عبد الرحيم، وكان محور اللقاء يتركز حول محاولة إقناع حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية التي كانت ستعقد في 20/1/1996، ووقف المقاومة المسلحة ضد "إسرائيل"، واستمر اللقاء ثلاثة أيام، وأصرت حماس على موقفها باستمرار المقاومة وعدم المساومة عليها³⁸.

وقد عمدت السلطة بعد ذلك إلى استهداف البنية التحتية لحركتي الجهاد الإسلامي وحماس، فأغلقت المدارس والجمعيات الخيرية ولجان الزكاة ورعاية الأيتام التي

³⁶ المرجع نفسه، ص 220.

³⁷ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة التاريخية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين، ط 5 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 209-210، في: <http://www.alzaytouna.net/permalink/28232.html>

³⁸ المرجع نفسه، ص 214.

يديرها أنصار حماس والجهاد الإسلامي. وحاولت ممارسة سياسة التفرقة، حيث بدأت الترويج إلى وجود انشقاقات داخل حركة حماس، ففي مقابلة صحفية مع ياسر عرفات أشار فيها إلى بيان صدر عن مجموعة ادعت أنها منشقة عن حماس وحاول إظهار رفضها لسياسة حماس³⁹.

غير أن أشد حملات الاعتقال التي قامت بها السلطة قد تمت في شهري آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل 1996 بعد سلسلة العمليات التي هزت "إسرائيل"، عقب اغتيال القائد في كتائب القسام الشهيد يحيى عياش (الذي كان مهندساً لعمليات أدت لقتل قرابة سبعين إسرائيلياً وجرح 340 آخرين)⁴⁰، وقد طالت الاعتقالات أكثر من ألف من نشطاء حماس والجهاد الإسلامي. وقد أشاد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أمنون ليبكين شاحاك Amnon Lipkin-Shahak ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (Shabak) عامي أيلون Ami Ayalon بالتحرك "المنهجي" الذي يقوم به ياسر عرفات ضد حماس⁴¹.

ووصل الأمر بالسلطة الفلسطينية إلى أن قامت بمداهمة الجامعة الإسلامية في قطاع غزة، وحسب ما نقل عن مسؤول من منظمة التحرير أن مسؤولي الأمن الإسرائيلي قد سلموا عرفات قائمة بأسماء المطلوبين من كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس، كما سلّم دبلوماسي أمريكي عرفات قائمة مماثلة في 1996/2/26⁴². وهو ما كشف الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية.

وبالرغم من محاولات الحوار التي كانت حركة حماس تقوم بها مع السلطة طوال الفترة السابقة، إلا أن السلطة على ما يبدو لم تشعر حينها بحاجتها للحوار؛ حيث كانت السلطة الفلسطينية قد بنت أجهزة أمنية تولت من خلالها "احتكار العنف الداخلي"، إذ ارتفع عدد أعضاء الشرطة الفلسطينية إلى 34 ألفاً في صيف 1997 (وإلى نحو 40 ألفاً قبل اندلاع انتفاضة الأقصى) ليشكل أعلى نسبة شرطة في العالم مقارنة بعدد السكان،

³⁹ مقابلة صحفية مع ياسر عرفات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، انظر: <http://www.palestine-studies.org/files/pdf/mdf/4957.pdf>

⁴⁰ محسن محمد صالح، "المقاومة الفلسطينية خلال نصف قرن (2/1)"، مجلة البيان، العدد 132، كانون الأول/ ديسمبر 1998.

⁴¹ محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس، ص 210.

⁴² صحيفة الأسواق، عمان، 1996/2/28؛ وانظر: الدستور، 1996/3/7.

بنسبة رجل أمن واحد لكل 84 شخصاً، بينما تبلغ النسبة في لندن رجل أمن واحد لكل 3,200 شخص، وفي لوس أنجلوس واحد لكل 2,800. وشكلت السلطة الفلسطينية تسعة أجهزة أمنية!! هي: الأمن الوطني، والأمن الوقائي، والمخابرات العامة، والاستخبارات العسكرية، والأمن الخاص، والبحرية، والقوة 17، والدفاع المدني، بالإضافة إلى الشرطة المدنية⁴³.

وكان من أهم عمليات الاعتقال التي نفذتها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة سنة 1998، حملة اعتقال شملت نحو 200 شخص من حركة حماس، خلال الفترة 10/29-1998/11/2، وذلك على إثر عملية على مفرق مستوطنات غوش قطيف Gush Katif بغزة. ومن بين أبرز المعتقلين في سنة 1998: عبد العزيز الرنتيسي، وإبراهيم المقادمة، ونزار ريان، وإسماعيل هنية، ونافذ عزام، وعبد الله الشامي، ومحمود الزهار، وأحمد بحر، وإسماعيل أبو شنب.

وأشارت تقارير حقوقية إلى أن الأجهزة الأمنية استخدمت كافة أنواع التعذيب، حيث ذكرت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" لاحقاً) في تقرير لها أنه منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994 حتى تشرين الأول/أكتوبر 2001 حدثت 27 حالة وفاة في السجون ومراكز التوقيف التابعة لها، وقد ظهرت آثار عنف وتعذيب على جسد المتوفين في معظم هذه الحالات⁴⁴.

إن فشل مفاوضات كامب ديفيد ومحاولات الضغط الأمريكي على ياسر عرفات للقبول بتقديم تنازلات جذرية تتعلق بمستقبل اللاجئين والقدس، ومن ثم اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000 على خلفية زيارة أرييل شارون للمسجد الأقصى، كشف هشاشة السلطة الفلسطينية ومدى عجزها في الدفاع عن مؤسساتها وحماية رئيسها، حيث أصرت الإدارتان الأمريكية والإسرائيلية على ضرورة تغيير نمط القيادة الفلسطينية، حيث تمّ استحداث منصب رئيس الوزراء، الذي تولاه محمود عباس سنة 2003.

⁴³ جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، ص 78 و230.

⁴⁴ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حول التحقيق والتشريح: حالات الوفاة في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية للعام 2001، سلسلة تقارير خاصة (10)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، انظر: <http://www.ichr.ps/pdfs/sp10.pdf>

وفي إطار الشروط الإسرائيلية لقبول القيادة الفلسطينية الجديدة قال دوف فيسغلاس Dov Weisglass رئيس مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون "على أبو مازن (...) أن يظهر أنه يبذل جهوداً مستمرة في الحرب على الإرهاب"، مضيفاً أنه "ينبغي منحه الوقت، لكننا نعرف أنه يناهض اللجوء إلى الإرهاب"⁴⁵.

تصاعدت شعبية حماس خلال انتفاضة الأقصى، وأصبحت تشكل رقماً صعباً في المعادلة الفلسطينية الداخلية بحيث أصبح من الصعب تجاوزها، حيث شكلت العمليات العسكرية التي قامت بها حماس ضدّ الصهاينة رافعة جماهيرية لها داخل الشارع الفلسطيني. مقابل ذلك انخفضت شعبية فتح (العمود الفقري للسلطة) وانخفضت شعبية ياسر عرفات نفسه. وسجلت استطلاعات مركزي القدس و نابلس هذا المؤشر بشكل واضح (بالرغم من تحفظات مؤيدي حماس والمعارضة من أن المركزين مدعومان من السلطة أو من جهات ليس من مصلحتها إظهار قوة الإسلاميين). فقد سجل مركز القدس في نيسان/ أبريل 2003 تقارباً بين شعبية فتح 22.6% وحماس 22%، أي أنهما أصبحتا تتقاسمان النفوذ على الساحة الفلسطينية⁴⁶.

ومما أسهم في سرعة إعادة بناء أجهزة حركة حماس في انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000، ضعف أجهزة السلطة وإداراتها نتيجة الاستهداف المباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وانسداد أفق التسوية السلمية وارتفاع عمليات القمع الإسرائيلية، وتفاعل الشارعين العربي والإسلامي مع العمليات العسكرية المؤلمة للكيان الإسرائيلي التي نفذتها حماس.

وأمام الصعود الواضح لقوى المقاومة، وتغيير موازين القوى داخل الساحة الفلسطينية، عاد الحوار الفلسطيني الداخلي ليصبح ضرورة قصوى للسلطة، خصوصاً مع تصاعد حدة الضغط الأمريكي الإسرائيلي على السلطة لوقف عمليات المقاومة، وطرح إمكانية عودة المفاوضات على أساس مبدأ حلّ الدولتين⁴⁷. فانعقدت في القاهرة أهم هذه الحوارات في 10-13/11/2002 بين فتح وحماس، وفي

⁴⁵ المستقبل، 2003/4/6.

ملاحظة: أبو مازن لم يكن قد تولى منصب رئيس الوزراء بعد.

⁴⁶ مركز القدس للإعلام والاتصال، انظر، www.jmcc.org/documents/48_april2003.doc

⁴⁷ وائل المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 119، بتصرف.

كانون الثاني/يناير 2003، بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية، وفي 4-7/12/2003، بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية أيضاً. وربما أسهمت هذه الحوارات في تقريب وجهات النظر، ولكن السلطة فشلت في الحصول على ما تريد، خصوصاً وأن فصائل المقاومة لم تكن معنية أو ملتزمة باتفاقات أوسلو وما تلاها⁴⁸.

وجاءت وفاة الرئيس ياسر عرفات في 11/11/2004، وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، لتعيد ملف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية إلى الواجهة، وقد استهل عباس رئاسته بالتزامه بمرجعية خريطة الطريق وتأكيد على تنفيذ بنودها، والتي كان في مقدمتها إيقاف العمليات العسكرية وسحب سلاح المقاومة ووقف التحريض ضد "إسرائيل". ومع موافقة حركة حماس على المشاركة في الانتخابات التشريعية التي عقدت في 25/1/2006، رأت السلطة الفلسطينية فيها فرصة لاستدراج حماس لتصبح جزءاً من العملية السياسية بشكل أو بآخر، مما قد يعزز من شرعية أيّ تسوية قد يتوصل إليها عباس. ولكن فوز حماس في الانتخابات بغالبية المقاعد، وتشكيلها الحكومة على مبدأ الجمع بين المقاومة والسلطة، أربك كافة الحسابات الفلسطينية والإقليمية والدولية.

وقد أظهرت ردة فعل قيادة السلطة الفلسطينية وخضوعها للشروط الإسرائيلية الأمريكية؛ الراضة لوجود حماس في أيّ حكومة فلسطينية، عدم جاهزيتها الحقيقية لتداول السلطة؛ لما قد يؤدي ذلك من خسارة لمواقعها، أو لما ترى أنه إفشال وتعطيل لاتفاق أوسلو، من خلال الخروج عن قواعد اللعبة الخاصة به. ولذلك، وبالرغم من اعترافها بنتائج الانتخابات، وقيام الرئيس عباس بتكليف إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة الفلسطينية، إلا أن السلطة قامت بسلسلة من الإجراءات الاستباقية لتعزيز مواقعها في الوزارات والأجهزة الأمنية، وهو ما فسرتة حماس بأنه تفرغ للعملية الديمقراطية الأولى في المنطقة من مضمونها، وقد تضمنت الإجراءات:

أ. إلحاق كافة الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية وإدارة المعابر بمكتب رئاسة السلطة.

ب. مصادقة المجلس التشريعي المنتهية ولايته في جلسة عقدها في 13/2/2006، بعيد الانتخابات التشريعية، على مجموعة من المراسيم الرئاسية تمنح الرئاسة حقّ

⁴⁸ محسن محمد صالح، إشكالية صناعة القرار لدى السلطة الفلسطينية 1993-2003، ص 19.

تشكيل المحكمة الدستورية دون مصادقة المجلس التشريعي، وتعيين رئيس ديوان الموظفين ورئيس هيئة التقاعد ورئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، وتعديل يسمح بتعيين أمين عام المجلس التشريعي من خارج المجلس، وقد تولت شخصيات فتحاوية جميع هذه المناصب.

ج. استباق تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة حماس، والقيام بحملة تعيينات وترقيات في مؤسسات ووزارات السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية.

د. انتزاع التمثيل الدبلوماسي ومتابعة السفارات من صلاحيات وزير خارجية السلطة الفلسطينية، وإحاقها مرة أخرى بالدائرة السياسية التابعة لمنظمة التحرير⁴⁹.

ودخلت السلطة الفلسطينية في حالة من التناقض بين رئاسة تصر على وحدانية الخيار السياسي لحل القضية الفلسطينية، والمتمثل بالتسوية السلمية، وبين حكومة تنتمي إلى تيار يؤمن باستمرار نهج المقاومة كخيار لاسترجاع الحقوق الفلسطينية. ومع استلام حركة حماس الحكومة تزايد انكشاف حالة الترهل والفساد داخل مؤسسات السلطة، إذ أشار مثلاً وزير الإعلام الفلسطيني يوسف رزقة في 2006/5/31 إلى أن عدد الموظفين في وزارة الإعلام 162 موظفاً وأن 127 منهم مدراء ورؤساء أقسام؛ أي نحو 78.4% هم في وظائف إشرافية⁵⁰. كما نشرت الحياة اللندنية في 2005/9/5 أن هناك آلاف من الوظائف في مؤسسات ودوائر السلطة الفلسطينية يحصلن على رواتب وهنّ غير موجودات في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنوات طويلة، وأن بعضهن زوجات مسؤولين كبار في السلطة الفلسطينية، وقد قُدّر عددهن بأربعة آلاف موظفة⁵¹.

ما إن استلمت حماس كتاب تكليف الحكومة العاشرة حتى حددت "إسرائيل" مجموعة من الشروط للقبول بالحكومة، وعلى رأسها الاعتراف بـ"إسرائيل"، ونجحت الحكومة الإسرائيلية في تسويق هذه الشروط دولياً حتى باتت تعرف بشروط اللجنة

⁴⁹ وائل سعد، "قراءة نقدية في تجربة السلطة الفلسطينية"، في محسن محمد صالح (محرر)، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013)، ص 72؛ ولزيد حول صراع الصلاحيات انظر: محسن محمد صالح (محرر)، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006-2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

⁵⁰ المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/6/6.

⁵¹ الحياة، 2005/9/5.

الرباعية، وجرت مقاطعة الحكومة الفلسطينية. وحُوّل الدعم المالي المخصص إلى السلطة من الحكومة إلى الرئيس أبو مازن، وبأليات مُكفّفة أهدرت جزءاً من المبالغ المخصصة للسلطة الفلسطينية⁵².

وعلى الرغم من محاولات حماس التقريب في وجهات النظر، ومحاولات الخروج من أزمة تمويل الحكومة، إلا أن الفلتان الأمني الذي اشتركت فيه أجهزة السلطة الفلسطينية المحسوبة على حركة فتح والرئيس عباس حالت دون ذلك، ففي كانون الأول/ ديسمبر 2006، وفي أثناء عبور رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية لمعبر رفح، بعد انتظاره أكثر من ثماني ساعات على الجانب المصري بسبب اعتراض "إسرائيل" على إدخاله أموالاً للحكومة الفلسطينية، وقعت محاولة لاغتياله؛ مما أدى إلى مقتل مرافقه وجرح مستشاره أحمد يوسف وإصابة خمس مرافقين آخرين، وكذلك أصيب نحو 15 مدنياً ممن تجمعوا أمام معبر رفح بعد إطلاق قوات حرس الرئاسة النار على الجموع⁵³. واستمرت حالة الفلتان بعرقلة عمل حكومة الوحدة الوطنية التي شكّلت في 2007/3/17، مما دفع بوزير الداخلية هاني القواسمي إلى تقديم استقالته في 2007/4/17، وعلّق في استقالته قائلاً:

إن صلاحيات السيد مدير عام الأمن الداخلي هي كل الصلاحيات، وإنني كوزير ليس لي أي صلاحيات إلا من خلال السيد مدير عام الأمن الداخلي. وأقلّها أنني لا أملك مطلقاً استدعاء شرطي أو ضابط ملازم لمقابلي إلا من خلاله، وإن رفض فله الحق في ذلك، فما بالكم في استدعاء مدير عام الشرطة أو الوقائي، أو إلزامهم بأي عمل يتعلق بمصلحة الوطن⁵⁴.

وبالرغم من الوساطات العربية التي حاولت إيجاد صيغة توافقية للعمل داخل الرئاسة والحكومة الفلسطينية، إلا أن تفاعل الأحداث وانتشار الانفلات الأمني، وإفشال عناصر من الأجهزة الأمنية كافة الاتفاقات الموقعة بين الأطراف الفلسطينية، والتصعيد

⁵² جورج جقمان، "أزمة النظام السياسي الفلسطيني"، في جميل هلال (محرر)، فلسطين، دروس الماضي وتحديات الحاضر واستراتيجيات المستقبل: (1) فلسطين والفلسطينيون (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012)، ص 140.

⁵³ الجزيرة.نت، 2006/12/15، انظر:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/408f4091-0ebf-4143-adea-2de73c5aed39>

⁵⁴ محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد (إعداد وتحري)، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 234.

السياسي الذي وصل إلى حد إصدار الرئاسة الفلسطينية بياناً اتهمت فيه قيادات حماس بأنها تخطط للسيطرة على السلطة، أفضل كافة الوساطات .

ووصلت حالة الفلتان الأمني في قطاع غزة إلى ممارسة الاغتيال على اللحية، أو التصفية الجسدية على الانتماء التنظيمي، كما حدث مع الشيخ محمد الرفاتي الذي خطف من منزله وقتل لانتمائه إلى حركة حماس. وبعد تعرض بيت رئيس الوزراء إسماعيل هنية، في أثناء وجوده بداخله، لإطلاق قذائف آر بي جي Rocket Propelled Grenade Launchers (RPG) في محاولة لاغتياله، أعلنت حماس حالة الاستنفار في صفوفها و صفوف القوة التنفيذية التي شكلها سعيد صيام وزير الداخلية في الحكومة العاشرة، واتهمت حماس بشكل مباشر محمد دحلان، بالوقوف خلف هذه الأحداث، وأحكمت حماس خلال أيام سيطرتها على الوضع الأمني في قطاع غزة، مع تأكيدها بأن حملتها إنما تستهدف فئة معينة ممن يمارسون الفلتان الأمني، وليس ضد حركة فتح.

في المقابل أصدر الرئيس محمود عباس ثلاثة مراسيم في 2007/6/14، أقال بموجبها رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وأعلن حالة الطوارئ، وأما المرسوم الثالث فقد نصّ على تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ⁵⁵. وبذلك دخلت السلطة الفلسطينية مرحلة الانقسام السياسي الداخلي وبدأت حالة من الاستقطاب وممارسة الاعتقال السياسي والإقصاء، وتبادل الاتهامات حول شرعية كل طرف، حيث ظلت حكومة هنية تعدّ نفسها حكومة تسيير أعمال؛ حسب نصوص القانون الأساسي الفلسطيني.

وعلى الرغم من تشبث الطرفين بشرعيتيهما، إلا أن هناك مسألة جديرة بال طرح، وهي أن القانون الأساسي الذي هو بمثابة دستور السلطة الفلسطينية عندما وُضع لم يضع في تصوّره أن الفترة الانتقالية للسلطة ستمتد لسنوات، كما لم يكن يتصور بأن الوضع سيصل إلى هذه الحالة، مما ترك الباب مفتوحاً على تفسيرات واسعة. كما لا بدّ من الإشارة إلى أن الحالة الفلسطينية تعبر عن خلاف سياسي بامتياز، وهو خلاف بين نهجين ليس من السهل التقاؤهما.

وبعد مرور بضع سنين على الانقسام وانخراط كلا الطرفين في إثبات نفسه على الأرض، عكفت السلطة في رام الله على بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ضمن إطار عملية التسوية؛ ودخول الرباعية الدولية على خط إعادة بناء

⁵⁵ حسن ابحيص ووائل سعد، التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007، ص 81-82.

الأجهزة الأمنية، وتطبيق بنود خطة خريطة الطريق، وتقديم المساعدات للسلطة في هذا المجال. وفي قطاع غزة انشغلت الحكومة التي تقودها حماس بالخروج من الحصار الذي فرضته "إسرائيل" وانسأقت بعض الدول العربية في تطبيقه ولو بطريقة غير مباشرة.

وتحت ذريعة اتهام حماس بـ"الخروج عن الشرعية" عمدت حكومة رام الله إلى انتهاج سياسة التحريض على امتناع الموظفين عن العمل والعصيان المدني في قطاع غزة، فسارعت نقابة الموظفين في القطاع العام إلى مطالبة الموظفين التعامل مع حكومة الطوارئ في رام الله. كما عمدت حكومة رام الله إلى الإعلان عن صرف الموظفين الذي التزموا بتأدية مهامهم في وظائفهم الرسمية في قطاع غزة؛ تحت حجة عدم "التزامهم بالشرعية"، وفي هذا الإطار ذكرت دراسة أعدها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) أن حكومة رام الله تدفع ما قيمته 368 مليون دولار للموظفين غير الملتزمين بعملهم في قطاع غزة، والذي يقدر عددهم بنحو 43 ألف موظف، وذلك طبقاً لإحصاءات سنة 2007⁵⁶. وهو ما عكس وضعا شاذاً بأن يتم وقف رواتب من يعمل ودفع رواتب من يتوقف عن العمل.

وعلى ضوء الثورات العربية التي انطلقت في المنطقة، وأمام صعود الحركات الإسلامية إلى الحكم، مقابل انسداد أفق التسوية السلمية، انفتحت نافذة أمل لخروج الحالة الفلسطينية من أزمتها، إلا أن الموجة المرتدة التي قامت بها القوى المناهضة للتغيير في دول "الربيع العربي" وخصوصاً في مصر، وقيام المؤسسة العسكرية في 2013/7/3 بانقلاب عسكري على الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، والذي كان محسوباً دولياً وإقليمياً كداعم لقوى المقاومة الإسلامية في فلسطين، وخصوصاً لحركة حماس، قد أدت إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه سابقاً. وقد كان ملفتاً قيام حماس بنشر مجموعة الوثائق المتعلقة بدخول أجهزة أمن السلطة الفلسطينية في رام الله في عملية تشويه لصورة حماس في مصر ومحاولة استعداد الشعب المصري ضدها، ومحاولة زج اسمها في ملفات أمنية في مصر⁵⁷.

⁵⁶ انظر: الأيام، 2007/6/17، و2007/8/28؛ وانظر أيضاً: بكدار، تقدير الخسائر الاقتصادية الناتجة عن تعطل الموظفين في قطاع غزة، 2008/8/18.

⁵⁷ الجزيرة.نت، 2013/8/4، انظر:

<http://www.aljazeera.net/coverage/pages/9ccaba06-d8ec-4f51-9966-9ea9a5bcc4a3>

3. العلاقة مع الجهاد الإسلامي:

مارست حركة الجهاد الإسلامي رفضها لاتفاقية أوسلو، منذ بداية توقيع منظمة التحرير على اتفاق إعلان المبادئ بطريقة عملية، حيث لم يمضِ أكثر من ثلاثة شهور على التوقيع حتى نفذت الحركة عملية استشهادية ضدّ قوات الاحتلال الإسرائيلي في كانون الأول/ ديسمبر 1993، أي قبل بضعة أشهر من دخول السلطة الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. مما جعل احتمالية التصادم بين السلطة وحركة الجهاد الإسلامي كبيرة.

وقد دخلت السلطة الفلسطينية بحوارات سياسية مع حركة الجهاد الإسلامي كما فعلت مع كافة القوى السياسية الفلسطينية، في محاولة منها لاحتواء كافة القوى الرفضية لاتفاق أوسلو وإشراكها في الانتخابات التي جرت سنة 1996، إلا أن حركة الجهاد رفضت المشاركة في هذه الانتخابات، على أساس أنها من إفرازات أوسلو.

رفضت حركة الجهاد الإسلامي دعوة السلطة الفلسطينية لتسليم سلاحها سنة 1995، وقد عبر عن ذلك الأمين العام السابق لحركة الجهاد فتحي الشقاقي في تصريح له في نيسان/ أبريل 1995 بقوله "إن العمل العسكري مستمر وتسليم السلاح محرم"، كما رأى أنه من غير الممكن إقامة حوار سياسي مع السلطة، بسبب "وجود برامج سياسية متناقضة بين الجهاد الإسلامي وسلطة الحكم الذاتي"⁵⁸.

اتبعت السلطة الفلسطينية الأساليب نفسها التي استخدمتها مع كافة قوى المقاومة المناهضة لاتفاقيات التسوية، حيث اعتقلت السلطة الفلسطينية العشرات من عناصر الجهاد الإسلامي بعد العمليات الاستشهادية التي نفذتها حركة الجهاد بعد اغتيال أمينها العام على يد عملاء من الموساد Mossad في مالطا في تشرين الأول/ أكتوبر 1995. وفي تعليق لمدير الشرطة الفلسطينية العميد غازي الجبالي على منفاذي العمليات الاستشهادية وصفهم بأنهم "كافرون وإرهابيون"، وقال إنهم "يستغلون الأسر الفقيرة ويغرونها بملايين الدولارات التي تدفعها إيران"⁵⁹.

⁵⁸ الحياة، 1995/4/30.

⁵⁹ الرأي، 1995/6/28.

كما قامت السلطة الفلسطينية في 6/8/1995 بإغلاق صحيفة الاستقلال المقربة من حركة الجهاد الإسلامي، وهو ما ينسجم مع الإجراءات المتبعة من قبل السلطة تجاه وسائل إعلام أخرى مناهضة لاتفاقيات التسوية أيضاً، حيث أغلق في اليوم نفسه صحيفة الوطن. وفي هذا الإطار لم يقتصر القمع الفكري الذي مارسته السلطة على الإسلاميين فقط، إذ منعت السلطة الفلسطينية سنة 1996 تداول كتب المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد، وفي هذا الإطار وجّه سعيد نقداً حاداً للرئيس ياسر عرفات حيث قال: "أعرف أن عرفات غاضب من نقدي المستمر. ليس لاتفاق أوسلو الذي أعتقد أنه خداع خاصة إذا تعلق الأمر بالفلسطينيين، ولكن لديكتاتوريته المتزايدة وغياب الرؤية والفساد في قيادته لشعبه"⁶⁰.

استمرت حركة الجهاد الإسلامي في رفضها للمشاركة في الانتخابات التي جرت سنة 2006، ودعت مناصريها إلى عدم المشاركة، ولكن في الوقت نفسه قالت الحركة إنها لن تكون "عقبة في طريق إجراء هذه الانتخابات"، كما أوضحت بأن رؤيتها وتصورها للصراع من أجل فلسطين ينطلق من ثوابت الأمة وإجماع علمائها بحرمة الصلح مع دولة الاحتلال أو الاعتراف بها أو المفاوضات معها، وأضافت بأن الانتخابات جزء من عملية التسوية وأن المجلس التشريعي أنشئ بموجب اتفاق أوسلو 2 الذي وُقِع في واشنطن⁶¹.

وقفت حركة الجهاد الإسلامي على الحياد في الصراع الذي دار بين الأطراف الفلسطينية في حزيران/ يونيو 2006، وقد حاولت الدخول في واسطة مع الطرف المصري لحل الخلاف الفلسطيني الداخلي، على أساس أن الجهاد كانت ضمن الأطراف التي شاركت في حوارات القاهرة المتعددة، وقد سافر وفد برئاسة الأمين العام رمضان عبد الله في 22/6/2006 إلى القاهرة، والتقى الوفد بمسؤولين مصريين للموضوع نفسه، ونقل عن الوفد قوله إن "الوقت الآن غير مناسب لإصدار أحكام تبرئ طرفاً وتدين آخر، فالجميع يتحمل مسؤولية الوضع المأساوي في الأراضي الفلسطينية، ومعالجة هذا الموقف تحتاج إلى عمل متواصل على كل الصعد وبالتنسيق مع الأطراف العربية لأن القضية الآن على مفترق طرق"⁶².

⁶⁰ الدستور، 1996/8/26.

⁶¹ الغد، 2006/1/24.

⁶² الحياة، 2007/6/24.

بالرغم من حيادية حركة الجهاد، إلا أن السلطة في رام الله لم تُفرق بين كافة الفصائل المقاومة في مسألة سحب السلاح، وهو ما عبّر عنه عبد الفتاح خزيمة أحد قيادات الجهاد الميدانيين بقوله، إنهم (أي السلطة) ”يتعاملون مع سلاحنا كأبي سلاح جنائي يستخدم ضدّ القانون، وأنه يجب تسليمه آجلاً وعاجلاً“⁶³.

أما في إطار المصالحة الفلسطينية، فلقد شاركت حركة الجهاد الإسلامي بالحوارات التي رعتها مصر منذ بداية الانقسام الفلسطيني الداخلي، وأعربت عن نيتها المشاركة في الترتيبات المتعلقة بإعادة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وانضمامها لها بعد توقيع اتفاق المصالحة في أيار/ مايو 2011، إلا أنها استمرت في رفض الانضمام إلى أي حكومة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة⁶⁴.

4. العلاقة مع اليسار الفلسطيني:

لا يمكن حصر الحديث حول اليسار الفلسطيني ضمن إطار فكري موحد، إذ تعددت التنظيمات اليسارية في الساحة الفلسطينية، مما انعكس سلباً على قوة تيار اليسار بمجمله، وهو ما استخدم من قبل قيادة فتح أحياناً لإضعافه، خصوصاً في أوج العمل الثوري المسلح في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين.

وكان الحضور الأفضل لليسار الفلسطيني متمثلاً بالجبهتين الشعبية والديموقراطية، وقد عملت الجبهة الشعبية على الجمع بين الاتجاه القومي والاتجاه اليساري، مما أكسبها قوة الدفع القومي في الشارع العربي قبل الانتفاضة المباركة سنة 1987، ولكن مع تراجع الأداء الثوري اليساري الفلسطيني، وشبه غيابه عن المضمون الاجتماعي للشارع الفلسطيني، وظهور التيار الإسلامي الذي شارك بقوة في العمل الوطني والكفاح المسلح، بالإضافة إلى أسباب بنيوية ذاتية؛ أبرزها التشرذم والانقسام الداخلي، وهيمنة الزعامات التاريخية، وضعف تواصل الأجيال. كما أن هناك أسباباً إقليمية ودولية كالبروز الشعبي للتيارات الإسلامية، وسقوط الاتحاد السوفييتي، وانهيار المنظومة الاشتراكية أدت إلى تراجع دور اليسار في التأثير على المسار السياسي الفلسطيني خصوصاً منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين.

⁶³ عرب 48، 2008/2/8.

⁶⁴ الدستور، 2001/5/13.

انقسم اليسار الفلسطيني في موقفه من اتفاق أوسلو، حيث شارك حزب فدا وحزب الشعب في تركيبة السلطة الفلسطينية، في المقابل عارضت الجبهتان الشعبية والديموقراطية الاتفاق. وبالنسبة لتعامل اليسار الفلسطيني مع إفرزات أوسلو، فقد سعت السلطة الفلسطينية لإشراك أكبر قدر من القوى السياسية الفلسطينية في انتخابات سنة 1996.

كشفت الانتخابات التشريعية سنة 1996 حجم وشعبية قوى اليسار الفلسطيني المشارك في الانتخابات، حيث فشل حزب الشعب من تجاوز نسبة الحسم في الانتخابات، فيما فازت فدا بمقعد واحد.

وهنا يرى البعض، أن بعض أحزاب اليسار المشاركة في السلطة لعبت بعد ذلك دوراً أكبر من حجمها الشعبي، والذي من الممكن رده لرغبة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في توسيع دائرة شرعيته لقيادة المرحلة اللاحقة، ووضع جميع القوى السياسية الفلسطينية تحت سقف أوسلو.

ويرى البعض أن قوى اليسار كافة تعاملت مع إفرزات أوسلو بحكم الأمر الواقع، إذ انخرطت قوى اليسار في السلطة الفلسطينية عبر مشاركتها في مؤسساتها ضمن كوات حزبية، وأن خطاب اليسار بدا متناقضاً في الشارع الفلسطيني، مما حدّ من دور اليسار في المعارضة، وفي إمكانية مواجهة التيار المتنفذ في السلطة (حركة فتح)، وبدا سقف اليسار الفلسطيني في تعامله مع السلطة دون أوسلو المرفوض عندهم ابتداءً.

وعلى الرغم من مظاهر التراجع التي عانت منه قوى اليسار الفلسطيني، إلا أن انطلاقة انتفاضة الأقصى، وانخراط القوى الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وانطلاق العمليات الفدائية شكل رافعة للياسر جعلته محط استهداف من قبل الاحتلال إلى جانب التيارات الإسلامية، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باغتيال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 2001/8/27، وبعد أقل من شهرين نفذت الجبهة الشعبية عملية ناجحة اغتالت فيها وزير السياحة الإسرائيلي رجب عام زئيفي في 2001/10/17.

وعلى خلفية هذه العملية اعتقلت السلطة الفلسطينية أمين عام الجبهة الشعبية أحمد سعادات في 2002/1/15، واحتجزته بالإضافة إلى المجموعة التي نفذت عملية اغتيال زئيفي. وفي آذار/ مارس 2002 حاصرت قوات الاحتلال الإسرائيلي ياسر عرفات في

المقاطعة، مطالبة إياه بتسليم سعدات ورفاقه، ثم تمّ التوصل لاتفاق نُقل بموجبه سعدات ورفاقه إلى سجن أريحا بناء على اقتراح بريطاني، وتمّ وضعهم تحت الحراسة الأمريكية البريطانية في سجن أريحا، بعد موافقة إسرائيلية، إلى أن تمّ اقتحام سجن أريحا من قِبَل قوات الاحتلال الإسرائيلي في آذار/ مارس 2006، ضمن سيناريو انسحاب الأُمريكي والبريطاني المشرف على السجن.

أُفرزت الانتخابات التشريعية سنة 2006 نظاماً أشبه ما يكون بنظام ثنائي القطبية، حيث جمعت حركة فتح وحماس نحو 86% من الأصوات، و90% من المقاعد، بينما لم تتمكن قوى اليسار المنضوية تحت منظمة التحرير من أن تحصد أكثر من 7% من الأصوات و3.8% من المقاعد. وفي هذا السياق سعت قوى اليسار إلى تبني نظام سياسي بعيد عن المحاصصة بين القوى الكبرى في الساحة الفلسطينية، واعتماد نظام النسبية في الانتخابات الداخلية، لأنه يمنحها إمكانية الترويج بين حركتي فتح وحماس.

وفي الوقت الذي انتقدت فيه قوى اليسار ما أسمته الانقلاب في قطاع غزة، فإن أداءها تجاه ممارسات السلطة في رام الله كان باهتاً أمام القمع الذي قامت به سلطة رام الله، وفي المقابل لم تتمكن حركة حماس من استقطاب قوى اليسار المتوافقة معها في معارضة اتفاق أوسلو.

وبالرغم من انتقاد بعض قوى اليسار لأداء السلطة الفلسطينية في مواضع كثيرة، وخصوصاً في إدارة ملف المفاوضات، إلا أن هذه القوى ما زالت تمنح محمود عباس بشكل أو بآخر شرعية ما، من خلال المشاركة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمجلس المركزي المستند إليهم عباس في مفاوضات التسوية السلمية.

رابعاً: الانقسام والمصالحة:

دخلت السلطة الفلسطينية منذ منتصف سنة 2007، في حالة من الانقسام الجيو-سياسي انعكس على الوضع الفلسطيني مجمله، سياسياً واجتماعياً وأمنياً واقتصادياً، حيث استغل الاحتلال الإسرائيلي حالة الانقسام لممارسة اعتداءاته على الشعب والأرض، إذ قام بعمليات عسكريتين واسعتين ضدّ قطاع غزة، الأولى في الفترة 2008/12/27-2009/1/18، والثانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، كما وسعت قوات الاحتلال سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية.

انعكس الشكل البنوي للنظام السياسي الفلسطيني بعد قيام السلطة، واستمرار هيمنة حركة فتح على القرار الوطني الفلسطيني، والتداخل بين السلطة ومنظمة التحرير وبين حركة فتح، على صعوبة التفريق ما إذا كان الانقسام بين فصيل وفصيل (فتح وحماس) أم بين سلطة وفصيل؟ فمثلاً لو كان الرئيس من خارج إطار حركة فتح، فهل كان سيشكل إطاراً جامعاً وينهي الانقسام؟

قامت الرئاسة الفلسطينية منذ بداية إعلان حالة الطوارئ في 14/6/2007، بمجموعة من الإجراءات غيّبت بموجبها المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تحتل فيه حركة حماس موقع الأغلبية. وقد رأها البعض محاولة لإخراج حركة حماس من إطارها الشرعي⁶⁵، حيث أصدرت الرئاسة الفلسطينية مجموعة من القرارات والمراسيم، مما أسهم في مأسسة وقوننة الانقسام؛ فقد أصدر الرئيس في 17/6/2007، مرسوماً عطل بموجبه العمل بالمادة 79 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، والتي تنص على ضرورة موافقة المجلس التشريعي على أي تعيينات وزارية. وكذلك أصدر قراراً رئاسياً في 16/6/2007، عدّ بموجبه القوة التنفيذية والجناح العسكري لحركة حماس ميليشيات خارجة عن القانون، وجرّم كل من تثبت علاقته بها أيّاً كان نوعها.

وعلى الرغم من تعدد المبادرات العربية التي حاولت جمع البيت الفلسطيني، وإعادة ترتيبه، إلا أن الإجراءات العملية على أرض الواقع، وممارسة الاعتقال السياسي، والإقصاء الوظيفي، والخضوع للرغبات الإسرائيلية والأمريكية الراضة لأي اتفاقات مصالحة بين القوى الفلسطينية، كل ذلك حال دون إتمام المصالحة الفلسطينية.

كانت الورقة المصرية التي عُرضت على كافة الفصائل الفلسطينية سنة 2009 من أبرز المبادرات العربية تفصيلاً لإنهاء حالة الانقسام، وقد اصطدمت هذه المبادرة برفض الجانب المصري وحركة فتح، التي وقعت على الورقة، طلب حماس بفتح الورقة للنقاش ومطابقتها مع ما تمّ الاتفاق عليه، كما ورفض الرئيس محمود عباس عقد أي لقاءات مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس قبل توقيع الورقة من جانب حماس وقال إنه "في حال توقيع حماس، وبعد ساعة أو نصف ساعة أو ربع ساعة، سيكون هناك لقاء معهم ولكن قبل ذلك لا"⁶⁶.

⁶⁵ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 50.

⁶⁶ السبيل، 18/1/2010.

راوحت المصالحة الفلسطينية محلها طيلة فترة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي بدأت في 2010/5/9 إلى أن وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود؛ بسبب التعنت الإسرائيلي الراض لتجميد الاستيطان، وقد ربطت بعض التقديرات إعادة فتح ملف المصالحة مع مؤشرات فشل المفاوضات؛ كمحاولة من السلطة الفلسطينية لاستخدام المصالحة كورقة ضغط في المفاوضات.

وبعد الانفراج في ملف المصالحة عقدت جلسات للحوار في دمشق في 2010/9/24، وقد تمّ خلالها التفاهم على ثلاث قضايا هي: الانتخابات، ومحكمة الانتخابات، ومنظمة التحرير؛ وبقي الملف الأمني عالماً إلى حين الاجتماع الذي عقد في 2010/11/9، ولكن دون التوصل إلى تفاهم حوله. وانعكست الأجواء السلبية في هذا الاجتماع على ما تمّ التفاهم عليه في الاجتماع السابق.

وظلت المصالحة في حالة التجاذب بين الطرفين، إلا أن انفراجاً قد حدث مع التغييرات التي شهدتها المنطقة، وما رافقها من تغييرات في موازين التحالفات الإقليمية، حيث انعكس سقوط نظام حسني مبارك على ملف المصالحة، وتمّ حفل التوقيع على اتفاق المصالحة في القاهرة في 2011/5/4، بعد تجاوز حركتي فتح وحماس العقدة الأمنية.

وبناء على ما تقدم، فإن إخضاع المصالحة للمؤثرات الداخلية والخارجية، دون وجود رغبة حقيقية في إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، واستخدام الملف تكتيكياً للضغط في ملف التسوية، كان أحد أهم أسباب الفشل التي واجهت هذا الاتفاق، وقد قدر البعض أن مجريات الأحداث في المنطقة أفقدت القضية الفلسطينية أهميتها الدولية، وأسقطت قضية التسوية عن أولويات الأجندة الأمريكية، مما دفع بالسلطة وحركة فتح للجنوح نحو المصالحة⁶⁷.

وعلى الرغم من الاختراقات التي حققتها لجان المصالحة الفصائلية، وتعدد اللقاءات خلال سنة 2011، إلا أن المصالحة عادت لتراوح مكانها حتى شباط/ فبراير 2012، حيث تمّ الاتفاق على إسناد رئاسة الحكومة التوافقية إلى الرئيس محمود عباس كمرجح لحل الأزمة العالقة، إذ رفضت حركة حماس طرح اسم سلام فياض لرئاسة الحكومة. والجدير بالذكر أن العديد من المراقبين فوجئوا بموافقة حماس على إسناد الحكومة

⁶⁷ أحمد سعيد نوفل (محرر)، المصالحة الفلسطينية 2011 ما بعد التوقيع (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص 33.

لعباس، حيث كانت مؤشرات الأحداث والتغيرات في المنطقة تجري لصالح حركة حماس، وخصوصاً مع صعود الإخوان المسلمين في مصر.

وارتباطاً بالاتفاق السابق الموقع في الدوحة بين الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أمر الرئيس عباس بإطلاق سراح 64 من المعتقلين المنتمين لحركة حماس في الضفة الغربية، وذلك في إطار الاتفاق على إطلاق سراح جميع المعتقلين⁶⁸.

لم تُبدِ السلطة الفلسطينية جدية كافية لإنجاح المصالحة، فبالرغم من التفاهم على العديد من الملفات التفصيلية المتعلقة بترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وإعادة بناء منظمة التحرير، إلا أن السلطة في رام الله ما فتئت تركز على تحويل مسار المصالحة نحو الترتيبات المتعلقة بالانتخابات داخل السلطة، وتغييب الملفات الأخرى ومنها إعادة بناء منظمة التحرير، وضمّ القوى والفصائل غير المنضوية تحتها مثل حماس والجهاد الإسلامي وغيرها، مما فسر البعض تصرف قيادة السلطة في رام الله بأنها تسعى إلى الماطلة وكسب الوقت، إلى حين تغيّر الظروف التي دفعت نحو توقيع المصالحة.

وبالفعل ما إن تغيرت الظروف التي أسهمت في إحداث اختراقات خلال سنتي 2011-2012، وما إن استوعبت الإدارة الأمريكية المشهد الجديد وأخذت القوة الإقليمية بزمام المبادرة، وحدث الانقلاب العسكري في مصر في 2013/7/3 والإطاحة بجماعة الإخوان المسلمين، وفتح ملف التسوية، حتى عاد ملف المصالحة ليواجه المفاعيل الإقليمية والدولية المؤثرة عليه، وليعلّق ربما إلى حين تعطلّ ملف التسوية أو تغيّر المشهد الإقليمي.

خلاصة:

شكل قيام السلطة الفلسطينية سنة 1994 منعطفاً حاداً في تاريخ القضية الفلسطينية، تمثل في إحداث تغيير جوهري في النظام السياسي الفلسطيني، الذي طالما كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي رأسه. ولكن أخطر ما مثله هذا التغيير هو سياسة القيادة الفلسطينية في تهميش منظمة التحرير، واستئثارها بالسلطة، ومحاولاتها استنساخ

⁶⁸ القدس العربي، 2012/2/6.

الأنظمة العربية بحكم الحزب الواحد، واحتكارها "لشرعية استخدام العنف" في بسط سيطرتها داخلياً، مما انعكس على الهوية الوطنية الفلسطينية، فانتقل من شعب اكتسب شرعية وجوده من نضاله المسلح، كما صاغت منظمة التحرير، إلى سلطة تعدُّ نضال شعبها "عنفًا وإرهاباً" وتقول "إسرائيل وجدت لتبقى"، واختصار القضية الفلسطينية بالضفة الغربية وقطاع غزة.

دفعت قيادة السلطة الفلسطينية بحركة فتح لتحمل أعباء السلطة، والذي انعكس على العمل التنظيمي لفتح مقابل مكاسب مادية أو وظيفية لأشخاص من الإطار الفتاوي، مما أثر على تماسك الحركة وشعبيتها في الداخل والخارج.

ومن جهة أخرى عجزت السلطة الفلسطينية عن احتواء التيار الإسلامي ضمن سقف أو سلو، مما دفعها إلى محاولة تحجيمه، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حالة التصادم المسلح والانقسام فيما بعد، وطرح مسألة ضرورة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ليس فقط في إطار التوافق على حكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل ضرورة التوافق على برنامج سياسي يضمن الحفاظ على حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

The Palestinian National Authority

Studies of the
Experience and Performance

1994 - 2013

هذا الكتاب

بعد نحو عشرين عاماً من اتفاق أوسلو ومن تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، أصبح هناك ما يوجب دراسة هذه التجربة من مختلف جوانبها؛ خصوصاً أنها لم تحقق جوهر الفكرة التي بنيت عليها، وهي التحول من سلطة حكم ذاتي إلى دولة مستقلة كاملة السيادة على فلسطين المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة).

يحاول هذا الكتاب تقديم دراسة شاملة حول السلطة الوطنية الفلسطينية وتجربتها، من خلال 15 فصلاً تدرس جوانب تأسيس السلطة ومؤسساتها التشريعية والقضائية والرئاسية، كما تدرس أداء الحكومات المختلفة. ويتناول الكتاب الوضع الداخلي الفلسطيني، والأجهزة الأمنية، وموقف السلطة الفلسطينية من قوى المقاومة، والأوضاع الاقتصادية والسكانية والتعليمية والصحية في الضفة والقطاع؛ كما يتناول إشكالية الفساد في السلطة، وتعامل السلطة مع وسائل الإعلام، وعلاقتها الخارجية.

هذا الكتاب يقدم دراسة علمية منهجية موثقة لتجربة السلطة، وقد خضع لإجراءات التحرير العلمي المعتادة من مراجعة وتدقيق وضبط نصوص وضبط توثيق، حتى خرج في حلته النهائية.

ISBN 978-9953-572-35-2



9 789953 572352



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 5034-14 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

